



موقف المملكة العربية السعودية ومصر من الثورة اليمنية ١٩٦٢ - ١٩٧٠

بحث مقدم من

هاريوان يوسف إبراهيم

للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

تحت إشراف

أ.د/ عاصم الدسوقي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب جامعة حلوان
ورئيـس قسم التاريخ في معهد البحوث والدراسات العربية



قرار لجنة المناقشة والحكم

في البحث المقدم من الدارس/هاريون يوسف إبراهيم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات التاريخية.
إنه في تمام الساعة الخامسة من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/١٢/١٠
اجتمعت لجنة المناقشة والحكم في مقر معهد البحوث والدراسات العربية،
وناقشت علناً البحث المقدم من الدارس وعنوانه " **موقف المملكة العربية السعودية ومصر من الثورة اليمنية (١٩٦٢-١٩٧٠)**".
ويعتبر مناقشة الدارس علناً في موضوع البحث، وبعد الإطلاع على النتيجة،
وبعد المداولة.

قررت اللجنة بإجماع الآراء التوصية بمنح الدارس/هاريون يوسف إبراهيم درجة الماجستير في الدراسات التاريخية بتقدير عام (**عالي**).

أعضاء لجنة المناقشة والحكم

(رئيساً ومشرفاً)

١. أ.د/ عاصم الدسوقي

رئيس قسم التاريخ/في معهد البحوث والدراسات العربية/أستاذ
تاريخ الحديث والمعاصر/كلية الأداب/جامعة حلوان

(مناقشاً)

٢. أ.د/ جمال شقرة

أستاذ تاريخ الحديث والمعاصر/جامعة عين شمس

(مناقشاً)

٣. أ.د/ محمد صبري دالي

أستاذ تاريخ الحديث المعاصر/جامعة حلوان



﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العظيم ﴿التوبه/ ١٠٥﴾

إِهْرَاءُ

إِلَّا مَنْ لَا يَغْرِيَنِي بِرِحْمَائِهِ وَكُلُّ لَا يُلْبِيَ رِحْمَائِهِ،

وَالرَّبِّ الْعَزِيزُ وَالرَّبِّ الْغَالِيَةُ ...

إِلَّا مَنْ تَحْمِلُوا عَنِي مَا كَانُوا عَلَيْيِ تَحْمِيلَهُ مِنْ مَسْقَاتِ الْجَاهَةِ،

لَا خَيْرٌ وَلَا خَوْلٌ أَتِيَ... وَكُلُّ مَنْ تَعْنِي لِلْأَخْيَرِ

إِهْرَاءُ إِلَيْهِ مَا تَعْنِيهِ لِي، وَمَا كَنْتَ لِتَعْنَاهُ لِنَفْسِي

ثَمَرَةُ جَهَدِي وَرِحْمَائِهِ لِي ... وَلَا يَعْرِفُ أَفَأَخْرُجُ بِالْجَمِيلِ

شكر وتقدير

أَحْمَدُ اللَّهُ بِسْبَحَانَهُ وَتَعَالَى حَمْدًا لَا يُقْوِي عَلَى إِحْصَائِهِ إِلَّا هُوَ عَلَى تَوْفِيقِهِ لِي فِي

إِنْجَازِ هَذَا الْبَحْثِ الْعَلْمِيِّ الْمُتَوَاضِعِ

وَأَصْلِيْ وَأَسْلِمُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ

الطَّاهِرِيْنَ وَأَصْحَابِهِ الْفَرَّارِيْمَيْمَانِ

وَمِنْ وَاجْبِ الْوَفَاءِ وَالتَّقْدِيرِ أَنْ أَتَقْدِمَ بِالشُّكْرِ وَالْإِمْتَانِ إِلَى الَّذِينَ سَاعَدُونِي عَلَى انجازِ
هَذَا الْعَمَلِ، وَيَأْتِي فِي مَوْقِعِ الصَّدَارَةِ مِنْهُمْ وَالدَّايِ الْكَرِيمَانُ وَأَخْوَاتِي وَأَصْدَقَائِي، لَمَّا تَحْمَلُوهُ
مِنْ مَشْقَةٍ وَأَبْدُوهُ مِنَ الدَّعْمِ لِهَذِهِ الْدِرَاسَةِ وَصَاحِبِهَا.

كَمَا أَنَّهُ مِنْ دَوَاعِيِ الاعْتِرَافِ بِالْجَمِيلِ وَأَنَّهُ يَهِي رِسَالَةُ الْمَاجِسْتِيرِ، أَنْ أَتَقْدِمَ بِخَالِصِ
الشُّكْرِ وَعَظِيمِ الْإِمْتَانِ لِسَعَادَةِ الأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ / عَاصِمِ الدَّسوِّيِّ، أَسْتَاذِ التَّارِيخِ الْحَدِيثِ
وَالْمُعَاصِرِ بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ / جَامِعَةِ حَلوَانَ وَرَئِيسِ قَسْمِ التَّارِيخِ فِي مَعْهَدِ الْبَحْوثِ وَالدِّرَاسَاتِ
الْعَرَبِيَّةِ الْمُشْرِفِ عَلَى الرِّسَالَةِ؛ إِذَا كَانَ نَعْمَ العَوْنَ وَنَعْمَ الْمَرْشِدِ لَوْقُوفُهُ إِلَى جَانِبِيِّ فِي كُلِّ
خَطْوَةٍ مِنْ خَطْوَاتِ هَذَا الْبَحْثِ، وَأَمْدَنِي بِنَصَائِحِهِ، وَتَوْجِيهِاتِهِ السَّدِيدَةِ، الَّتِي دَلَّتْ عَلَى عَطَاءٍ
عَلْمِيٍّ ثَرِيًّا وَمِنْهُجٍ خَلْقِيٍّ عَالِيٍّ بِكُلِّ رِحَابَةِ صَدْرِ وَطَيِّبَةِ نَفْسٍ، فَكَانَ لَهُ الْفَضْلُ بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى
فِي خَرْجِ هَذَا الْبَحْثِ إِلَى النُّورِ.

وَيُسَعِّدُنِي وَيُشَرِّفُنِي أَنْ أَتَقْدِمَ بِالشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ، إِلَى كُلِّ مَنْ سَعَادَهُ الأَسْتَاذُ الدَّكْتُورُ
جَمَالُ شَقَرَةُ أَسْتَاذُ التَّارِيخِ الْحَدِيثِ جَامِعَةُ عَيْنِ شَمْسٍ، وَسَعَادَةُ الأَسْتَاذُ الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ صَبْرِيُّ
الْدَّالِيُّ أَسْتَاذُ التَّارِيخِ الْحَدِيثِ جَامِعَةُ حَلوَانَ؛ لِتَفْضِلَهُمَا بِالْمُوافَقَةِ عَلَى مَنَاقِشَةِ هَذَا الْبَحْثِ
وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَشَاغِلِهِمَا، وَأَتَوْجِهُ بِالْدَعَاءِ لَهُمَا بِالْتَوْفِيقِ وَأَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِي
مِيزَانِ حَسَنَاتِهِمَا، وَيُلْغِيَهُمَا اللَّهُ الْأَمْلُ فِي أَبْنَائِهِمَا.

كَمَا أَتَوْجِهُ بِالشُّكْرِ أَيْضًا إِلَى السَّيِّدِ فَرَهَادِ مُحَمَّدِ أَحْمَدِ الْمَدْرِسِ فِي كُلِّيَّةِ الْآدَابِ جَامِعَةِ
دَهْوَكَ قَسْمِ التَّارِيخِ الَّذِي لَمْ يَبْخُلْ عَلَيَّ بِأَيِّ مَشُورَةٍ وَمَسَاعِدَةٍ، وَكَذَلِكَ السَّيِّدِ فَاحِرِ الْرَّحْمَنِ
عَلَيَّ وَجَمِيعِ أَصْدَقَائِيِّ، الَّذِينَ قَدَّمُوا لِي كُلَّ عَوْنَ وَمَسَانِدَةٍ؛ لَمَّا قَدَّمُوهُ لِي مِنْ مَعَاوِنَةٍ صَادِقَةٍ
فِي الْحَصُولِ عَلَى الْعَدِيدِ مِنَ الْمَرَاجِعِ الْخَاصَّةِ بِالْدِرَاسَةِ.

كما أتوجه بالشكر إلى دار الكتب المصرية ومكتبة الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة، ومكتبة معهد البحث والدراسات العربية، ومكتبة كلية الآداب بجامعة دهوك؛ لما قدموه جمِيعاً لي من معاونة صادقة في جمع مادة هذا البحث.

الباحث

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٤-١	المقدمة
٣٩-٥	فصل الاول تمهيد: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية عشية الثورة في ١٩٦٢
١٠-٥	• الأوضاع الاقتصادية
٢١-١١	• الأوضاع الاجتماعية
٢٦-٢١	• الأوضاع الثقافية
٣٩-٢٦	• الأوضاع السياسية
٧٧-٤٠	الفصل الاول : الموقف من ثورة ١٩٦٢ اليمنية
٤٩-٤٠	• الثورة اليمنية ١٩٦٢
٦٢-٤٩	• موقف المملكة العربية السعودية من الثورة اليمنية ١٩٦٢
٧٧-٦٢	• موقف مصر من الثورة اليمنية ١٩٦٢
١٢١-٧٨	الفصل الثاني : الموقف من الصراع الداخلي في اليمن
٩٥-٧٨	• الصراع الداخلي في اليمن ١٩٦٧-١٩٦٣
١١٠-٩٥	• موقف المملكة العربية السعودية من الصراع
١٢١-١١٠	• موقف مصر من الصراع
١٥٣-١٢٢	الفصل الثالث : الموقف من التسوية السياسية
١٣٣-١٢٢	• مرحلة التسوية السياسية ١٩٧٠-١٩٦٧
١٤٥-١٣٣	• موقف المملكة العربية السعودية من التسوية
١٥٣-١٤٥	• موقف مصر من التسوية
١٥٧-١٥٤	الخاتمة
١٧٢-١٥٨	قائمة المصادر والمراجع
١٧٥-١٧٣	الملخص

المقدمة

عاشت اليمن الشمالية فترة طويلة الأمد تحت حكم الأئمة؛ حيث لاقى شعبها الوليلات من جراء ذلك الحكم الذي أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية في البلاد، فضلاً عن سعي الإمام إلى عزل الشعب اليمني عن العالم الخارجي والحضارة التي عاشتها الأمم الأخرى ليسيطره على اليمن بسهولة، كما كانت هناك فئة قليلة جدًا تمثل في السادة والأسراف والعائلة الحاكمة وكبار الإقطاعيين يعيشون في ظل الرخاء والنعيم، أما الفئات الأخرى فكانت تعيس منعزلة عن الحضارة والتقدم العلمي ورغد العيش؛ مما أدى في النهاية إلى سخط الشعب اليمني من ظلم واستبداد النظام، وقامت عدة محاولات للتخلص من سيطرة آل حميد الدين ومنها ثورتا ١٩٤٨، و١٩٥٥، إلا أن الحصيلة النهائية كانت فشل تلك الثورات وإعدام منفذيها ونفي الآخرين منهم، إلى أن قامت ثورة ١٩٦٢، التي استطاعت الإطاحة بحكم الإمام وإعلان النظام الجمهوري في اليمن.

قامت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ضد المملكة المتوكلية اليمنية في شمال اليمن عام ١٩٦٢، ونشبت خلالها حرب أهلية بين الموالين للمملكة وبين الموالين للنظام الجمهوري في اليمن استمرت ثمان سنوات (١٩٦٢-١٩٧٠)، بدأت عقب انقلاب المشير عبد الله السلال على الإمام محمد البدر حميد الدين وإعلانه قيام الجمهورية في اليمن وهروب الإمام إلى المملكة العربية السعودية ومن هناك بدأت الثورة المضادة بمساعدة النظام السعودي. وفي نهاية الحرب سيطرت الفصائل الجمهورية على الحكم وانتهت المملكة وحكم الأئمة وقامت الجمهورية العربية اليمنية.

وفي هذه الحرب الأهلية، تقى الإمام البدر وأنصاره الدعم المادي والمعنوي والعسكري من أسلحة حديثة وخطط عسكرية من السعودية والأردن وبريطانيا، وكان هدف كل من الأردن وال سعودية من دعم الإمام والموالين للملكين، خوفهما من امتداد شرارة الثورة إلى أراضيهما وتأثيرها على سلطنتهم ونظام الحكم القائم في بلادهم. وكانت بريطانيا تخاف من الثورة أن تضر بمصالحها في الشرق الأوسط

والخليج العربي ومحمية عدن التي كانت مستعمرة من قبل بريطانيا، لذلك واجه الجمهوريون اليمنيون خصماً قوياً مدعماً من القوات الملكية، وكانت الجمهورية اليمنية في البداية في أمس الحاجة إلى الاستشارات والمعونات العسكرية نتيجة التخلف الذي فرضه نظام الإمام على اليمن طوال الفترة التاريخية التي حكم فيها اليمن. لهذا توجه الجمهوريون إلى مصر لطلب الدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي ألبى طلبه وأمدتهم بالمساعدات العسكرية والمعونات الإنسانية. كما أرسل جمال عبد الناصر ما يقارب ٧٠٠٠ جندي مصري، لكن على الرغم من الجهود العسكرية والدبلوماسية التي بذلت، فإن الحرب وصلت إلى طريق مسدود، واستترفت السعودية بدعمها المتواصل للإمام طاقة الجيش المصري، مما كان له تأثيره البالغ على قدراته في حرب ١٩٦٧، وأدرك حينها عبد الناصر صعوبة إبقاء الجيش المصري في اليمن خاصة بعد العدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

غير أن معارك الحرب الأهلية في اليمن انتهت بانتصار الجمهوريين وفكهم الحصار الملكي على صنعاء، حيث أصيّبت المملكة العربية السعودية بخيبة أمل كبيرة في الملكيين الذين فشلوا في القضاء على النظام الجمهوري في شباط/فبراير ١٩٦٨، لذلك مهدت السعودية إلى تغيير سياستها في اليمن، وسعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية وحسن جوار مع الحكومة اليمنية، فضلاً عن اعترافها بالجمهورية اليمنية في عام ١٩٧٠.

وقد وقع اختياري على "موضوع الثورة اليمنية و موقف المملكة العربية السعودية ومصر منها"، لتوضيح موقف هاتين الدولتين من الثورة التي قسمت العالم العربي إلى قطبين: القطب الملكي والقطب الجمهوري الثوري حيث حاول كل منهما حماية صالحه والسعى إلى تمديد سيطرته على الدول الأخرى بعد أن حاول الرئيس المصري جمال عبد الناصر أن يمد الثورة إلى جميع أنحاء الوطن العربي، كما حارب الأنظمة الملكية في الدول العربية، لذلك بدأت بوادر ظهور الانقسامات والخلافات بين الدول الملكية والدول الثورية خاصة بين مصر وال السعودية، وتستهدف هذه الدراسة ما يلي:

- الوقوف على أصول وجذور المشكلة، وذلك بالتعرف على أهم العوامل التي أدت إلى قيام الثورة اليمنية .

- استعراض المواقف العربية المؤيدة والرافضة للثورة والمتغيرات الأساسية التي أحديتها الثورة اليمنية في المنطقة العربية .

- بيان العلاقة بين غياب الثقة بين معظم الدول العربية وعدم الاستقرار الإقليمي الذي ينعكس بدوره على الأمن العربي بشكل عام عند تحديد العوامل الضاغطة على مواقف الدول العربية تجاه الثورة وتأثيرات الثورة على دور العرب في السياسة الدولية .

- التعرف والاطلاع على أهم المواقف الإقليمية والدولية إزاء الثورة اليمنية .

وقد اعتمدت في دراستي على المنهج التاريخي من خلال إعادة النظر في الماضي وشبكة علاقاته وتقويمها ، ومن ثم تمحيصها توطئة لصياغتها وعرض الحقائق عرضاً صحيحاً في سياق موضوع البحث ، ومن ثم التوصل إلى النتائج المتربعة عليها ، بقصد التوصل إلى حقائق تساعدنا على فهم هذه الفترة الزمنية .

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيم الدراسة إلى تمهيد وثلاثة فصول فضلاً عن مقدمة وخاتمة ، فحمل الفصل التمهيد عنوان "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عشية قيام الثورة اليمنية ١٩٦٢م" . أما الفصل الأول فقد جاء بعنوان "ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢م ، وموقف المملكة العربية السعودية ومصر منها" ، والفصل الثاني أتى بعنوان "الصراعات الداخلية في اليمن إلى ١٩٦٣-١٩٦٧ وموقف المملكة العربية السعودية ومصر من الصراع" ، والفصل الثالث والأخير فكان بعنوان "التسوية السياسية للمشكلة اليمنية ١٩٦٧-١٩٧٠ وموقف المملكة العربية السعودية ومصر" .

وقد اعتمدت على الكثير من التقارير والوثائق المنشورة أبرزها كتب مركز دراسات الوحدة العربية ووثائق مركز دراسات الخليج العربي والوثائق اليمنية ، وكذلك بعض الوثائق الإنكليزية المنشورة وخاصة على شبكة الأنترنت العالمية ، وقد تميزت

هذه الوثائق بمعلومات كثيرة ودقيقة ألغت موضوع الرسالة في العديد من جوانبه ورفدته بمعلومات كثيرة ودقيقة.

كما عززت الرسالة بنتائج مجموعة من الرسائل الجامعية المتوعة، التي تناولت أحداث فترة البحث، وألغت بمعلومات مهمة وفريدة.

وشَكِّلت الكتب والمؤلفات العربية والمُعرَّبة (المترجمة) مصدراً مهماً للبحث خاصة تلك التي عاصرَ كتابها الأحداث وتابعوها عن كثب، كما أسهمت الكتب والمؤلفات الإنكليزية في مدّ الموضوع بمعلومات مهمة.

وتمثلت الصحف والمجلات أهمية كبيرة لموضوع الرسالة، وأمدتها بأخبار يومية وأسبوعية تفصيلية عاصرت الأحداث، فضلاً عن الصحف الأجنبية وتقديرها المترجمة التي بعث بها مرسلوها في المنطقة العربية، مما ساعدني على سد بعض الثغرات الموضوعية التي لم أتمكن من الحصول عليها من خلال الوثائق غير المنشورة، والتي احتوت على أدق التفاصيل والمعلومات الخاصة بأحداث تلك المرحلة، وترجمت من صحف أجنبية عدة.

ولا شك أن الكتابة في هذا الموضوع اكتفتها الكثير من الصعوبات، منها عدم توفر الوثائق الرسمية الخاصة بفترة البحث، كما رفضت دار الوثائق المصرية منحي تصريح الدخول إلى دار الوثائق للاستفادة من الوثائق المتاحة، كما لم أجد أي وثائق مهمة في سفارة المملكة العربية السعودية لدى ملحقها الثقافي في القاهرة، لذا اعتمدت على عدد قليل جداً من الصحف السعودية التي استطعت الحصول عليها.

وفي الختام، أرجو أن أكون بهذا الجهد المتواضع قد أعطيت البحث حقه، وأتمنى أن تجد هذه الرسالة شيئاً من العناية لدى الباحثين المعنيين بالدراسات التاريخية، وأن يكون لها في مكتباتنا العلمية مكان.

والله ولي التوفيق،

الباحث

الفصل التمهيدي

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية

في اليمن عشية الثورة في ١٩٦٢

تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، في ملتقى القارات الثلاث، آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، وهو ما يعد من جهة المواصلات العالمية استراتيجية^(١)، وتقع بين خطى عرض ٤٠°، ٤٢°، ٤٣° شمال خط الاستواء، وخطي الطول ٣٠°، ٣١°، ٣٢° شرق خط جرينيتش^(٢)، وتمتد الحدود البحرية لليمن على طول سواحل البحر العربي وخليج عدن جنوباً فيما بين رأس الشيخ (باب المندب) في الغرب، ومنطقة فيروق (شرق رأس ضربة على) في الشرق، وعلى طول سواحل البحر الأحمر غرباً، وصولاً إلى نقطة تقع إلى الشمال من منطقة ميدي^(٣)، أما بالنسبة إلى الحدود البرية فإنها تتاخم المملكة العربية السعودية من الشمال، والبحر العربي وخليج عدن من الجنوب، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب بحر الأحمر^(٤).

وقد خوّل هذا الموقع الجغرافي لليمن التحكم في مضيق باب المندب الذي يتمتع بأهمية قصوى في السلم وال الحرب معاً وبعد مصدراً للأهمية السياسية الإقليمية

(١) مركز البحوث والتطورات التربوية، جغرافية اليمن، وزارة التربية والتعليم اليمني، صنعاء ١٩٩٣، ص ٧.

(٢) الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٢، بنك المعلومات، صنعاء نيسان / إبريل ١٩٨٣، ص ٦.

(٣) شهاب محسن عباس، جغرافية اليمن الطبيعية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء ١٩٩٦، ص ٩.

(٤) مركز البحوث والتطورات التربوية، المصدر السابق، ص ٧.

التي يتمتع بها اليمن^(١)، إذ يمتد عبره الطريق التجاري المهم من شرق وجنوب آسيا واستراليا إلى أوروبا^(٢)، فضلاً عن أنه يربط بين بحرين لهما أهمية عظمى في الاستراتيجية الدولية^(٣). وقبيل افتتاح قناة السويس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٩، كانت خطوط الملاحة البحرية القادمة من الشرق، وشرق آسيا، ومن شرق إفريقيا المحملة بالسلع والمنتجات، تقف في الموانئ اليمنية ويتم تفريغها إلى القوافل البرية، متبعه طرفاً توازي البحر الأحمر حتى سواحل شرق البحر المتوسط، ثم تنقل عن طريق البحر إلى القارة الأوروبية^(٤). وبعد فتح القناة تضاعفت أهمية موقع اليمن حيث أصبحت عدن محطة لتمويل السفن بالفحm أولًا ثم النفط، لهذا السبب قامت بريطانيا بالسيطرة على عدن وبعض أجزاء من الأراضي اليمنية، واتخذت من عدن قاعدة عسكرية عُدّت كبرى القواعد العسكرية في الشرق الأوسط^(٥). كما يمتاز اليمن بموانئه البحرية التي تعطيه قدرًا من التحرك والتبادل التجاري مع العالم الخارجي، كما أن الظروف المناخية جعلت منه بلداً يمتلك إمكانات مشجعة لقيام زراعة منتظمة، فضلاً عن الصناعات اليدوية الموروثة^(٦).

(١) David Mc Clintock, The Yemen Arab Republic, in David E. Long and Bernard Rich(eds), “The Governments and Politics of the Middle East and North Africa”, Boulder, Westview press: 1980, p. 165.

(٢) روبرت ماركريان، الدور الاستراتيجي لمضيق باب المندب وسياسة الاتحاد السوفيتي في المنطقة، الباحث العربي، العدد العاشر، لندن : كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، ص ٣٣ .

(٣) حسن الظاهر، السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني خمس ركائز وخمس دوائر، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٦٥، بيروت: تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ٥٩ .

(٤) مركز البحوث والتطورات التربوية، المصدر السابق، ص ٧.

(٥) صالح محمد صالح صوحل، الإدارة البريطانية في عدن والمحميات الغربية ١٩٣٧-١٩٦٧، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٤٥ .

(٦) خالص الأشعـب، الـيـمـن درـاسـة فـي الـبـنـاء الطـبـيـعـي والـاجـتمـاعـي والـاـقـتصـادـي، دـار الرـشـيد للـنشر، بـغـدـاد ١٩٨٢، ص ٢٠-٢٢ .

لكن اليمن عانى من تخلف وتردّ كبيرين في القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الزراعي الذي يمثل النشاط الاقتصادي الرئيس في اليمن، إذ تبلغ نسبة العاملين فيه حوالي ٨٠٪ من مجموع السكان، وتقدر الأرضي الزراعية الصالحة للزراعة بحوالي (٤٥) مليون هكتار من مجموع مساحة اليمن البالغة (١٩) مليون هكتار، غير أن ما يستغل منها لا يتجاوز (١٥) مليون هكتار، يقع نصفها في تهامة والنصف الآخر في المناطق الداخلية^(١). ويعزى ذلك التخلف إلى تردي الأساليب الزراعية وبدائيتها وخاصة أساليب الري والمعدات القديمة كالمحراث اليدوي والمنجل والفأس والاستعانة بالحيوانات ل القيام بالعمليات الزراعية، وتختلف وسائل بناء السدود والخزانات لتزويد الحقول بالمياه^(٢)، ولم تتخذ الدولة أي خطوة في بناء مشاريع حديثة للري حتى قيام الجمهورية، عدا إدخال عدد محدود من المضخات لم تزد على (٢٠٠) مضخة حتى عام ١٩٦١، وزعت على بساتين المدن والملكيات الكبيرة في تهامة^(٣)، مما أثر على مردود الفلاحين الإنتاجي، فعجزوا عن رفع مستوى الإنتاج، واضطررت اليمن إلى الاستيراد من الصين والاتحاد السوفيتي عن طريق الاتفاقيات والمساعدات، فاستوردت منها ٤٨٠٠٠ طن من القمح عام ١٩٥٩ و ١٠٠٠٠ طن عام ١٩٦١ و ٧٠٠٠ طن عام ١٩٦٢^(٤).

اما بالنسبة إلى ملكية الأرضي الزراعية، فكانت تخضع لسيطرة الأسر الحاكمة وخاصة أسرة الإمام الذي ضم إلى ملكيته "أملاك الدولة" بوصفه الرئيس للدولة والساسة وكبار التجار وشيوخ القبائل^(٥)، وشكل تركز الملكية بيد فئة قليلة عائقةً

(١) محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن "أبعاد الثورة اليمنية"، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥، ص ١٦٠.

(٢) محمد أنعم غالب، اليمن، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٦، ص ٤٤.

(٣) محمد سعيد العطار، المرجع السابق، ص ١٧١.

(٤) سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، دار الطليعة ١٩٧٠، ص ١٢٩-١٣٠.

(٥) شاكر محمود خضر، الحركة الوطنية في اليمن "الشطر الشمالي" ١٩٦٢-١٩١٨، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، بغداد ١٩٨١، ص ٩٢.

أمام تطور القطاع الزراعي، فالأسرة الحاكمة كانت توكل أمر إدارتها إلى موظفين يتلقون تعليماتهم من الإمام. وكانت الأسرة المتنفذة والساسة وزعماء القبائل يحتقرن الزراعة، لذا أوكلوا أمر إدارتها إلى الفلاحين الذين كانوا أشباه عبيد، حيث كان مردود تلك الأراضي قليلاً خاصة في مناطق تهامة والجوف^(١)، كذلك كانت هناك أراضٍ خاصة بالطائفة الإسماعيلية تدار بصفة جماعية، ولم تستخدم فيها وسائل الإنتاج المتغيرة، إذ كانت فقط لأجل الاكتفاء الذاتي^(٢).

ولم يكن حال أراضي صغار المزارعين أفضل من الأراضي السابقة، في ظل عدم وجود دعم للدولة، وقلة ما لديهم من أموال مما حال بينهم وبين القدرة على إدارة أراضيهم، فخضعوا للمراببين الذين كانوا في غالب الأحيان من كبار المالك، واضطروا إلى الاستدانة منهم بفائدة تصل أحياناً إلى ٢٠٠٪، مما اضطر المزارع في حال عجزه عن سداد قرضه إلى ترك أرضه لأولئك المراببين الذين كانوا في أغلب الأحيان كانوا من كبار المالك^(٣).

ولم تكن حالة التجارة في اليمن أفضل من الزراعة، فقد اتسمت بالركود وعدم وجود طرق مواصلات سهلة وحديثة تربط المناطق الداخلية بالخارج، كذلك ثقلت الضرائب على الواردات وال الصادرات^(٤). ولم يحقق الأئمة أي خطوة في سبيل تنشيط الحركة التجارية، وأصاب الإهمال موانئ اليمن، وخاصة الحديد والمخا والصليف، واعتمدت التجارة إبان الحقبة الأولى من حكم الإمام يحيى على ميناء عدن لأغراض الاستيراد والتصدير بنسبة ٩٠٪ من حجم التجارة اليمنية^(٥)، وكان الإمام أحمد قد وقع اتفاقية تجارية مع حكومة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٦ بحيث تصدر اليمن

(١) محمد سعيد العطار، المرجع السابق، ص ١٤٣-١٤٤.

(٢) نفسه، ص ١٤٤.

(٣) شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٤) خالص الأشعب، المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٥) عمر الجاوي، ١٩٤٨ ومعركة الجيل، مجلة الكلمة، العدد ١٩، السنة الثانية، مطبع الثورة، صنعاء إذار/مارس ١٩٧٣، ص ٨.